المحاضرة الثانية عشر حول الهجرة الغير شرعية

تعريف الهجرة الغير شرعية:

الهجرة الغير شرعية أو الحرقة: مصطلح الهجرة السرية أو غير الشرعية، أو ما يعرف عندنا في دول المغرب العربي بالخصوص الحرقة . هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية صورتان:

- إقتصادية تسعى لتحقيق حياة أفضل، ومن تم عودة المهاجرين لبلده الأصلي والاستقرار النهائي والإنفتاح على الحياة العامة من خلال الاستثمار.
- أما الصورة الثانية تتميز بالرغبة في عدم العودة للبلد الأم والبقاء في البلد المستضيف، فالمهاجر في كلتا الحالتين تدفعه لذلك عدة دوافع سياسية وإقتصادية واجتماعية وثقافية.

تعريف اللاجئ:

نود الإشارة إلى وجود ثمة تفرقة بين المهاجر غير الشرعي واللاجئ، فالمهاجر بصفة عامة سواء كان مهاجر شرعي أم غير شرعي يغادر بلده بإرادته؛ الأسباب ترجع إلى رغبته في الإقامة في بلد آخر، أو الرغبة في التغيير أو المغامرة، أو لأسباب عائلية أو ذات طابع شخصي أو التطلع إلى حياة معيشية أفضل، وغالبا ما يكون دافعه الوحيد هو الاعتبارات الاقتصادية، وقد يطلق عليه مهاجرا اقتصاديا، أما اللاجئ فهو شخص خرج من بلد جنسيته مرغما نتيجة تعرضه للاضطهاد والخوف.

الهجرة غير الشرعية وجريمة الاتجار بالبشر:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تصاعدا مستمرا في ظاهرة الإتجار في الأشخاص خاصة النساء والأطفال، وازدادت هذه الظاهرة مع انهيار الكتلة الشيوعية، وتنامى بؤر

الصراعات المسلحة سواء الداخلية أو الدولية، وشيوع الفقر في مناطق متعددة من العالم، مع ظهور مناطق عديدة من العالم أيضا تعاني من اضطرابات داخلية، وعدم إستقرار؛ مما نتج عنه موردا من الضحايا أضحت فريسة لعصبات الجريمة المنظمة، باتت تحقق لهم موارد مالية طائلة من جراء استغلال هؤلاء الضحايا، سواء عن طريق تجنيدهم أو نقلهم قسرا أو اختطافهم أو الاحتيال عليهم بغرض استغلالهم في نشاطات غير مشروعة، مثل الاستغلال الجنسي أو الرق أو الخدمة قسرا أو الاسترقاق أو نزع الأعضاء منهم .

النظريات التي تطرقت لظاهرة الهجرة الغير شرعية:

النظريات المعتمدة والتي عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية لقد حاولنا الاعتماد على ثلاث نظريات عالجت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهي النظرية الاقتصادية ونظرية الاغتراب الاجتماعي والنظرية السوسيولوجية.

النظرية الاقتصادية: يرون أنصار هذه النظرية أن العامل الاقتصادي هو المفسر لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وخاصة تلك العوامل المرتبطة بدول الإرسال او ما يعرف بالعوامل الاقتصادية الطاردة كالبطالة والتضخم وقلة فرص العمل، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الجاذبة في دول الاستقبال نجد رافنستين الذي يرى أن الهجرة مرتبطة بالعامل الاقتصادي فالمهاجر يشق طريقه ويذهب إلى مسافات طويلة وذلك باختياره لأحد أكبر المراكز التجارية والصناعية التي تعتبر من أهم مواطن الجدب للمهاجرين.

إن الهجرة تزداد بتقدم الصناعة بمعنى أن ازدهار الصناعة والتجارة من الأمور التي تعمل على زيادة معدلات الهجرة إضافة إلى رغبة الناس في تحسين أحوالهم الاقتصادية تعتبر من أقوى الحوافز لدفعهم للهجرة.

النظرية السوسيولوجية: الهجرة غير الشرعية ارتبطت بأبعاد والتي يمكن حصرها في :

حالة الصراع بين الرغبة في إشباع الاحتياجات الأساسية للفرد وبين الوسائل المتاحة لتحقيق تلك الاحتياجات ويسعى الفرد إلى تحقيق وإشباع هذه الرغبات والتي قد تكون

مستحيلة يعجز عن تحقيقها ما يؤدي به إلى فقدانه ذاتيته وشعوره بالعزلة والفراغ ما يخلق صراع عنده بين تلك الطموحات وبين الوسائل المتاحة لتحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة ما ينتج عنه انهيار التكامل والترابط الاجتماعي بين الفرد ووحدته الاجتماعية.

التغيرات المفاجئة كالأزمات الاقتصادية وحالات الرخاء المفاجئ وانهيار التكامل الأسري وما ينتج عنه من تفتت العلاقات الاجتماعية وقصور في قوى الضبط ما يعكس العجز عن تنظيم سلوك الفرد والسيطرة على عواطفه، ما ينتج عنه ظهور رغبات جديدة يسعى الفرد إلى تحقيقها. هذا الأساس يمكن تصنيف الهجرة غير الشرعية حسب نظرية دوركايم إلى أنواع:

الهجرة غير الشرعية كونها انتحار أناني: ويحدث هذا السلوك نتيجة نزعات فردية ومعاناة الفرد من قسوة ووحدة وسيطرة العزلة الاجتماعية وانعزاله عن الجماعة التي ينتمي إليها وبالتالي انفصال عن ثقافة مجتمعه، وما ينتج عنه ضعف التضامن داخل المجتمع وعلى هذا الأساس لا يجد الفرد من يسانده في حل مشاكله أن حدثت له مشكلة ما فيصبح الحل أمان هو الهجرة حتى وان عرض حياته للخطر (الهجرة غير الشرعية).

الهجرة غير شرعية كونها انتحار ايثاري: يرجع حدوث هذه الحالة إلى شدة اندماج الفرد في الجماعة حتى يفقد بذلك فرديته في الجماعة التي ينتمي لها ويصبح مندمجا كليا مع تلك الجماعة خاصة إذا كانوا متشبعين بفكرة الهجرة غير الشرعية، هنا تصبح إرادة الفرد مرتبطة بإرادة المجتمع او الجماعة ويفعل ما تمليه عليه الجماعة التي ينتمي إليها، إذ تصبح فكرة الهجرة غير الشرعية هي الهدف الموجود بين هذه الجماعة.

الهجرة غير الشرعية حسب نظرة دوركايم تحدث إذا حدث اضطراب أو انحلال في البناء الاجتماعي والثقافي، وإذا حدث انفصال في المعايير والقيم المجتمعية. وعند حدوث عدم توازن بين قيم المجتمع وأهدافه والوسائل.

نظرية الاغتراب الاجتماعي: وضع جيفري هذه النظرية عام 1959 وحاول فيها التركيب بين عالم النفس وعلم الاجتماع لتفسير ظاهرة الهجرة ولقد اعتمد على مفهوم الشخص القابل للتنشئة الاجتماعية وتصور الاغتراب الاجتماعي.

يرى أن اندماج الفرد (المهاجر) في المجتمع يكون ليس جيد وذلك لأنه لم يتمكن من أخد المكانة التي كان يأملها وأنه لم يستدخل كل القيم الثقافية العامة للمجتمع بل جزء فقط من تلك القيم المجتمعية كما أشار إلى أن العلاقات الاجتماعية تفقد صدقها على ضوء اغتراب الأفراد داخل الجماعات أو في المجتمع ككل فهو يؤكد على أن الهجرة تكون مرتفعة بصورة كبيرة في المناطق التي تعرف تهميشا اجتماعي وتعتيما، إضافة على ذلك يرى جيفري أن الهجرة تظهر بصورة غير شرعية عند فئة الشباب.

أسباب الهجرة غير الشرعية

إن الأسباب كثيرة يندفع الشباب العربي نحو الهجرة غير الشرعية ربما كان أبرزها وجود طلب نوعى للتشغيل في دول الاستقبال بسبب قلة تكلفة تشغيلها، كما أن الواقع الاقتصادي للبلدان العربية سبب أساسي لزيادة هجرات الشباب العربي بصورة غير قانونية لتحقيق مكاسب غير شرعية، وذلك يزيد من معدلات الهجرة غير الشرعية، وتحصل القطاعات المشغلة للمهاجرين غير الشرعيين على امتيازات مالية واجتماعية لكون المهاجر السرى يتميز بأنه مطيع وغير مكلف ووضعه القانوني ضعيف كما تقر بعض الدول الأوروبية بهذا الواقع.

الأسباب الأساسية للهجرة:

- الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي إن الأسباب الاقتصادية تقف بشكل عام خلف الهجرة من الدول النامية وخاصة من دول جنوب المتوسط
- النزاعات المسلحة.
- الكوارث الطبيعية .
- الاجتذاب من جانب البلدان الأكثر نمواً.

- حاجة البلدان الأكثر نمواً للمهاجرين.

أسباب عالمية:

- الاحتلالات والحروب التي يعاصرها كحرب العراق منذ التسعينات مثلاً .
- الفساد المالي والسياسي والإدارى.
- احتكار السوق والمنافسة غير الشريفة.
- جنى الأموال غير المشروعة بجميع الحلول غير القانونية.
- الهروب من واقع سياسى و اجتماعى و اقتصادى مرير .
- عدم احترام أدنى الحقوق الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.
- عدم اشتراك الشباب فى مجالات العمل السياسي ومنعهم من فرصة التعبير عن أرائهم
- اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء
- فقر التنمية وعدم وجود بدائل أخرى
- عدم الانتماء والتفكك الأسرى.
- الانبهار بالغرب .

الأسباب الاقتصادية: وتتضمن:

- البطالة
- سوق العمل.
- محدودية فرص العمل
- انبهار الشباب بالغرب
- ضعف الاستثمار
- اشتغال الشباب في عمل بعيد عن مجال تخصصه
- ثقافة العمل الحر .
- عدم وجود عمل مناسب

- ضعف الاستثمار
- انخفاض مستوى الدخل

ثانيا: الأسباب الاجتماعية: تتضمن:

- مشكلة الفقر
- مشكلة وقت الفراغ
- مشكلة التفكك الأسري مشكلة الانحرافي السلوكي
- مشكلة النمو والزيادة السكانية

الأسباب الجغرافية للهجرة غير الشرعية

إن قرب البلاد من بعضها البعض يعتبر من العوامل التي تدفع الشباب للتفكير في الهجرة حيث يسهل للفرد التسلل نحو القارة الأوروبية وخاصة عن طريق البحر.

أوروبا لا تبتعد عن الشاطئ المغربي إلا 14 كم عن الشاطئ الإسباني يمكن رؤيته من الشاطئ المغربي الممتد من طنجة إلى سبتة الليبية.

آثار الهجرة غير الشرعية:

التأثيرات المادية: تتمثل التأثيرات المادية في قيام المهاجرين غير الشرعيين بالتخلى عن موطنهم الأصلي، بحثا عن موطن أخر للتطلع إلى حياة أفضل، الأمر الذي يؤدي بدولة المنشأ إلى فقد عدد من مواطنيها قد يؤثر على وجود الدولة نفسه إذا زاد عن حد معين، إذ قد تصبح الدولة غير قادرة عن الدفاع عن نفسها لفقدها العنصر البشرى المسئول عن الدفاع عنها؛ خاصة وجود تقارب بين أعمار المهاجرين غير الشرعيين وأعمار المطلوبين لسن التجنيد.

كما تؤثر الهجرة غير المشروعة على دولة المقصد بشكل سلبي حيث يتزايد عدد السكان بها مما يؤثر عليها اقتصاديا، كما يؤثر على أمنها القومي حيث يتواجد أشخاص على إقليمها لا تعلم عنهم شيئا، قد يطوعون للعمل الحساب جهات خارجية تضر بأمن

الدولة، أو يتم استخدامهم للعمل في شبكات الدعارة للفتن من قبل النساء، فضلا عن والأعمال المخلة بالآداب العامة، أو تعرضهم لاستغلال المهاجرين غير الشرعيين من قبل عصابات التهريب في عمليات جرائم منظمة ، مثل تجارة المخدرات والعمل الإجباري والاستغلال الجنسي؛ لتحقيق مزيدا من الأرباح وحاجة هؤلاء المهاجر غير الشرعيين إلى منظمات شرعية وغير شرعية تأويهم ، وتوفر لهم الحماية الأمنية .

التأثيرات المعنوية: وهي الأضرار التي تنعكس على كلا من دولتي المنشأ والمقصد من جراء الهجرة غير المشروعة، فضلا عن خلق شعور معادى للمهاجرين غير الشرعيين، وبصفة خاصة دول المهجر، حيث يمثلون قوة تنافسية لأبناء تلك الدول في سوق العمل بصورة غير قانونية. كما أدت الهجرة غير المشروعة على المستوى الدولي إلى قيام مجتمعات الاستقبال، بفرض إجراءات تعسفية ضد الهجرة القانونية بسبب الخوف من الهجرة غير القانونية ؛ المرتبطة بالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي، الأمر الذي يتطلب تصحيح هذه المفاهيم في المحافل الدولية وإبراز دور الهجرة، وبيان إجابياتها لكل من مجتمعات الاستقبال والإرسال على حد سواء، مثلما جاء والتنمية

يشار إلى ارتفاع معدلات الجريمة في الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة وكذا الدول المستقبلة لها مثل "جرائم التهريب بكافة أنواعها – التزوير – النصب – العنف – المظاهرات – السرقة " فضلا عن انتهاك السيادة الإقليمية الدولة .

الانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية

التداعيات الاجتماعية: تنتج ظاهرة الهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية خطيرة ومتعددة، لعل أهمها:

مشكلة الاندماج: تثير قضية الهجرة عامة مشكلة اندماج لدى المهاجرين مجتمعهم الجديد في الدول المستقبلة، ويزداد الأمر صعوبة في المشكلة الهجرة غير الشرعية، حيث لا يحمل المهاجرين السيادة القانونية لوجودهم في الدولة المستقبلة، وينظر لهم المجتمع على أنهم لصوص الى متطرفين.

التداعيات الاقتصادية: إن قدوم إعداد الهائلة من المهاجرين المتواجدين في الولايات الحدودية المستهدفة أحدثت ما يلي:

- اضطرابات في ميدان التنمية الاقتصادية أثرت في التحكم في برامج التموين بالنسبة للموارد الضرورية لتلك المناطق .
- الوجود المكثف لهؤلاء أدى إلى ارتفاع البطالة في أوساط السكان الأصلين نتيجة تقديم خدمات من قبل هذه الفئة بمقابل زهيد

التداعيات الصحية: إن قدوم إعداد من المهاجرين السريين وما يحملون من أمراض متعددة ومستعصية في أوساط البعض منهم كمرض السيدا والإمراض الجنسية المختلفة أصبح يشكل خطرا على صحة أفراد المجتمع، وتجدر الإشارة أن اعلي نسبة من المصابين بهذا الداء القاتل على المستوى الوطني